تقرير

الخطة الأركانية للكيان المؤقت

"معلوت"

W.A.R.C
West Asia Research Center

تاريخ الإصدار: 09 آب / أغسطس 2023

تقرير

الخطة الأركانية للكيان المؤقت

"معلوت"

تاريخ الإصدار: 09 آب / أغسطس 2023

W.A.R.C
West Asia Research Center

المقدمة:

تمثل الخطط الخمسية لجيش الاحتلال، إعادة تموضع للأولويات بناءً على العبر المستخلصة، وتجديد المسارات والاستراتيجيات العسكرية على ضوء المخاطر والتهديدات المستجدة، وتنظيم عمل الوحدات لإعادة ترميم الأزمات التي نشأت داخل الجيش أو مع البيئة، ضمن خطة ذات أهداف تمتد لـ5 أعوام.

إلا أن التجارب السابقة للخطط الخمسية في جيش العدو أثبتت إما فشلها في الحروب أو تضارب الخطط فيما بينها، وعدم اعتماد منهجية تراكمية ضمن مسار التطوير الكلّي.

لمحة تاريخية:

1- **خطة "كيلع"** (2003-2006) ورئيس أركانها موشيه يعلون:

- اعتماد نظرية "القتال عن بعد".
- تقليص حجم القوات البرية العاملة بنسبة 10%.
- إعادة تأهيل القوات وتدريبها، لاستيعاب البرامج والأسلحة الحديثة.

أثبتت استراتيجية الكيان المؤقت العسكرية في الانتقال من مبدأ "الحرب الخاطفة" إلى مبدأ "القتال عن بعد"؛ فشلها في أول حرب لها في تموز 2006، كما كشفت عن عدم جهوزية الجندي الإسرائيلي للسيطرة على الميدان، وعن تراجع الروح القتالية للمجتمع الإسرائيلي.

2- **خطة "تيفين"** (2008-2012) ورئيس أركانها غابي أشكنازي:

- تعزيز كفاءة القوات البرية، كماً ونوعاً.
- تقوية الذراع الطويلة للقوات الجوية وأنظمة الإنذار والتجسس الفضائي.
- الوصول إلى "جيش متعدد الأهداف".

هدفت خطة إلى نسف الخطة السابقة "كيلع" القائمة على نظرية "القتال عن بعد"، وفكرة الجيش الصغير والذكي، وأرجعته إلى استراتيجية الحرب الخاطفة السريعة، وعمادها تقوية القوات البرية، وبناء قدرات الجنود، وتدريبهم، واعتماد عليه بالتوازي مع سلاح الجو، والتكنولوجيا.

3- **خطة "عوز"** (2011-2014) ورئيس أركانها بيني غانتس:

- تقليص حجم القوات البرية.
- زيادة الإنفاق على المشاريع الاستخباراتية والسيبرانية، والقدرات القتالية المتطورة لدى أسلحة الجو والبر والبحر.

مجدداً أطاحت هذه الخطة بخطة "تيفين" ورؤى أشكنازي، بإعادة إحياء الروح القتالية في الجيش، وأثبتت فشلها في حرب غزة عام 2014.

4- **خطة "جدعون"** (2015- 2019) ورئيس أركانها غادي آيزنكوت:

- توحيد ذراع العمليات البرية وذراع السايبر واللوجستيك.
- تشكيل مركز تنسيق بين مختلف أذرع الجيش والأجهزة السرية.
- تعزيز قدرة جيش العدو على الردع والنشاط التشغيلي في إطار "المعركة بين الحروب".

لم تحمل الخطة أي جديد، باستثناء التعديلات التي طالبت بها لجنتا مريدور عام 1986 وعام 2006، فكان ضم مصطلح الدفاع إلى جانب مصطلحات الردع والإنذار المبكر وحسم المعركة إلى الاستراتيجية الجديدة. وأضيفت ساحتا حرب جديدتان هما (التجسس والقرصنة الإلكترونية والصراع من أجل اكتساب الرأي العام الدولي).

5- خطة "تنوفا" (2020-2025) ورئيس أركانها أفيف كوخافي:

- مضاعفة القدرات الدفاعية بمجال السايبر، والربط بين الأذرع المختلفة.
- الاعتماد بشكل أساسي على أسلحة الذكية مقابل تراجع دور الجندي.
- جعل الجيش أكثر تكنولوجيةً وأشد فتكاً.
- رفع مستوى الدافعية للخدمة بالجيش.
- ملاءمة ذراع البر وفقاً للمتغيرات المختلفة.

وجهت معركة "سيف القدس" ضربة قوية لخطة كوخافي، بالإضافة إلى جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية، مما تسبب في تجميد العديد من البنود المتعلقة بالمنظومات الدفاعية والهجومية الواجب الحصول عليها، لضمان تحديث القوة العسكرية الإسرائيلية، ومواكبتها لأهداف هذه الخطة.

التسمية:

جاءت تسمية الخطة الخمسية الجديدة لجيش العدو اقتباساً من الكلمة التوراتية "معلوت"؛ بمعنى العلو والصعود، للدلالة على فعل الانتقال التدريجي والديناميكي بين المراحل، في مسار استكمال تطوير هيكل القوة في الجيش للصعود إلى قمم جديدة، حسبما أعلن الناطق باسم جيش العدو.

الرمز:

- درجة الاتجاه شرقاً: الشرق حيث الخطر الإيراني.
- الدوائر الثلاث: المعايير الرئيسية الثلاثة في بناء القوة القتالية (المعرفة والدقة والقوة).
- حرف L : صمم ليخرج من الإطار، للإشارة إلى قيم "الاختراق" والوصول إلى إنجازات جديدة خارج الصندوق.

الأهداف:

تقوم خطة رئيس أركان العدو هرتسي هاليفي على 4 قضايا رئيسية، تهدف إلى تعزيز قدرة الجيش القتالية في العمق وعلى عدة محاور، أبرزها الجبهة الإيرانية، بالإضافة إلى تنظيم الصفوف الداخلية بما في ذلك تعزيز العلاقة بين الجيش والمجتمع.

1- رفع الجهوزية والقدرة القتالية:

- تنظيم القيادة والسيطرة في حالات الطوارئ والحالات الروتينية لتعزيز عملية تعدد الأبعاد في الهجوم والدفاع، وتحسين الحوار العملياتي المستمر بين جميع القوات والأسلحة والأجنحة العاملة على جميع الجبهات.
- ترتيب صفوف الجيش، وتعزيز سبل التعامل مع الأفراد، سواء الجنود في الخدمة النظامية (دائمة وإلزامية)، أم الجنود في قوات الاحتياط.
- تكثيف تدريبات القوات الجوية والبرية والبحرية خلال السنوات المقبلة.
- دمج المزيد من الأنظمة والوسائل القتالية الجديدة لخدمة القوات البرية بحلول نهاية العام الجاري.
- إدخال قدرات سيبرانية متقدمة في خدمة جميع الأسلحة والقوات.

2- الاستعداد لحملة عسكرية متتعدة الساحات:

- تعزيز جهوزية الجيش القتالية في مواجهة التهديد الإيراني والمتعدد القطاعات.
- تطوير القدرات في مجالات الجمع الاستخباراتي والدفاع والهجوم.
- تحسين القدرات اللوجستية للجيش، لضمان توفير الإمدادات والخدمات والمعدات اللازمة في الميدان.

3- المناورة وحماية الحدود:

- تكثيف التدريبات وتطويرها.
- تعزيز استعداد الجيش للمناورة في إطار التعاون متعدد الأسلحة.

4- الثقافة العملياتية والتنظيمية

- دعم القيادة الشابة في الجيش، وتعزيز روح المسؤولية، والعمل على استنفاد رأس المال البشري بشكل فعال.
- تحسين النظام التنظيمي العسكري بجميع مكوناته، من أجل تعزيز أداء الجيش في مختلف المجالات.

التحديات:

يُشكل الافتراض المسبق لأي خطة أركان خمسية، باحتمال وقوع تغيرات جيوسياسية مفاجئة على الجبهات الساخنة، الفخ المتكرر لإعادة تعديل وتغيير الخطط، مما ينتج عنه اختراق الارباك وسوء التقدير هيكل الخطط، وبالتالي إخفاقات ميدانية في الأداء العملياتي للجيش.

أما التحديات التي تنتظر رئيس الأركان الحالي، هرتسي هاليفي، فهي تفوق سابقاتها من حيث التعقيد وعدم مواءمة الظروف وضعف الأدوات:

- قدمت الخطة أولوية واعتبار لدور الجندي، وضرورة العمل على الجهوزية والروحية القتالية، لكن تحقيق ذلك، يتطلب إعادة الوحدة والتماسك داخل الوحدات، وبين الأقسام، وهذا ما لن يتحقق مع اتساع حركة الاحتجاج ورفض أعداد ضخمة من الجنود الامتثال للخدمة أو المشاركة في التدريبات، مع انسداد الأفق لأي مبادرة إنقاذيه بين المعسكرين.
  في حين أن الانقسام الأيديولوجي داخل الجيش وتراجع الروح القتالية -إن راهنت المؤسسة الأمنية والعسكرية على تلبية هؤلاء في حال حدوث أي تهديد أمني- سيظهر في السلوك الميداني وخلال العمليات المشتركة، لأن الأزمة ليست حديثة العهد وبطبيعة الحال تتطلب وقتاً أطول لترميمها.
- مع تشريع قانون "إلغاء المعقولية" يبدو أن قانون إعفاء الحريديم من التجنيد كأول قانون ضمن خطة الانقلاب القضائي، وإن لن يؤثر على تشكيلات الجيش، فإنه سيزيد الصدع داخل المؤسسة العسكرية ويضرب دافعيتها، بدعوى انعدام المساواة في تحمل عبء الخدمة العسكرية.
- في حال استُكمل نهج الحكومة المتطرفة؛ بالمسار ذاته في تقويض السلطة القضائية، لن يسلم القطاع الاقتصادي من ضرر كبير، سينعكس تلقائياً على الميزانية، مما سيخلق عدة تحديات مالية أمام رئيس الأركان في تنفيذ خطته بزيادة التدريبات والمناورات والتي تعني زيادة النفقات.
- الانقسام المجتمعي المتفاقم داخل مكونات المجتمع العدو، سيعسر من عملية ترميم العلاقة مع الجيش، خاصة أن الفكر السائد حالياً، بأن الدافع السياسي هو المحرك العملياتي للجيش.
- تراجع الدافعية القتالية، والانتماء القومي، يشهد حالياً ارتفاعاً غير مسبوقاً في أسهمه داخل الجيش، ضمن مسار تراكمي لأزمات معنوية ونفسية قديمة لم تعالج داخل الجيش.
- تناقض المعادلة الزمنية مع حجم الأزمات، والوضع الملغوم داخلياً، والساخن على قوس الجبهات المحيطة بالكيان، وضرورة الجهوزية المطلقة لأي سيناريو متفجر تشترك فيه جميع الساحات.
- الحفاظ على رضى اليمين وثقة اليسار، وخلق علاقة توازن، لا تنخرط فيه المؤسسة العسكرية في سجالات التناحر الداخلي، من أجل ضمان تحقيق تقدم في الخطة الموضوعة.